Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 19 number 1, June 2022
ISSN : 1112-234X EISSN : 2600-6642
Pages :240-256

THE CONTRIBUTION OF THE FUNDED INSTITUTIONS WITHIN THE FRAMEWORK OF NATIONAL AGENCY FOR YOUTH EMPLOYMENT SUPPORT IN RESPONDING TO THE REQUIREMENTS OF THE NATIONAL ECONOMY
A CASE STUDY OF A SAMPLE OF INSTITUTIONS BENEFITING FROM THE AGENCY DURING THE PERIOD 2012-2017

مساهمة المؤسسات الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني
دراسة حالة عينة من المؤسسات المستفيدة من الوكالة خلال الفترة 2012–2017

محداد سيدعلي *

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

sidali1308@hotmail.fr

طارق جدي

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

Tarek.djeddi@gmail.com

تاريخ الوصول: *17/ 02/ 2021* ***تاريخ القبول:*** *30/ 04/ 2021* ***تاريخ النشر على الانترنت:*** *02/ 05/ 2022*

ABSTRACT: This study aimed to answer a major problematic represented in attempting to figure out the extent to which the mechanism of the ANSEJ. Conduces to create institutions that contribute to respond to the needs of the national economy, by targeting funding the activities that guarantee, at the same time, permanent job positions, a value added that contributes to increase the gross domestic product. We have concluded, through our study that the activity of the mechanism during the study period went through two main phases. The phase 2012-2014 which consists of quantity at the expense of quality, where we recorded the existence of considerable imbalances that do not serve the diversification of national income sources, as well as the permanence of created job positions, while the activity of The mechanism in the 2015-2017 phase knew a significant quantitative leap, by targeting the value-added sectors such as agriculture and industry, also providing university degree holders a significant share of the funds, as they are more qualified than others to maintain the permanence of established institutions, in addition to directing special attention to funding women.

* المؤلف المراسل

Keywords: Micro-enterprise, ANSEJ, Labor market, GDP, Balance of payments.
JEL Classification : F16 Q12 B21 B22

ملخص: هدفت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية رئيسية تتمثل في محاولة معرفة مدى مساهمة آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، في خلق مؤسسات تساهم في الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني، عن طريق تمويل الأنشطة التي تضمن في الوقت نفسه، مناصب عمل دائمة، و قيمة مضافة تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام. تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن نشاط الآلية خلال فترة الدراسة مر بمرحلتين رئيسيتين، المرحلة 2012–2014 و هي مرحلة الكم على حساب النوع، أين تم تسجيل وجود اختلالات كبيرة تمثلت في تمويل أنشطة لا تخدم تنويع مصادر الدخل الوطني، و كذا ديمومة مناصب العمل المنشأة، فيما عرف نشاط الآلية في المرحلة 2015–2017 وثبة نوعية، باستهداف قطاعات القيمة المضافة على غرار الفلاحة والصناعة، وكذا خص حملة الشهادات الجامعية بنصيب معتبر من التمويلات، باعتبارهم مؤهلين أكثر من غيرهم للحفاظ على ديمومة المؤسسات المنشأة، بالإضافة إلى توجيه عناية خاصة لتمويل فئة النساء.

الكلمات الرئيسية: المؤسسة المصغرة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، سوق الشغل، الناتج الداخلي الخام، ميزان المدفوعات.

1. مقدمة:

يعتبر الاهتمام بتمويل وترقية النشاطات المصغرة من أهم عوامل المساهمة في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني للدولة، لما لها من تأثير مباشر على تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، و يأتي في مقدمة ذلك زيادة الناتج الداخلي الخام المترتب عن تراكم القيمة المضافة لهذه المشروعات ما يساهم في زيادة معدلات النمو السنوية، وصولا إلى أن هذه النشاطات تساهم في توفير مناصب شغل تساعد على امتصاص عرض اليد العاملة المؤهلة لاقتحام سوق الشغل، و بالتالي التقليل من نسبة البطالة.

الجزائر و وعيا منها بالأهمية الكبيرة للاستثمار في إطار هذه النشاطات المصغرة، قامت بوضع حيز التنفيذ لجملة من الآليات، تهدف في مجملها إلى التشجيع على إنشاء مؤسسات مصغرة، و مرافقتها بالتمويل اللازم، مع خصها بمختلف التسهيلات الممكنة، التي تساعدها على البداية في النشاط و المحافظة على ديمومتها.

المتفحص للأطر النظرية لآليات إنشاء المؤسسات المصغرة بالجزائر، يمكنه أن يؤهل آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لتصنيفها كقاطرة لهذه الآليات لجملة من الاعتبارات، من بينها

أن الفئة المستهدفة من الألية تمثل أكثر من 80% من مجموع البطالين، و تعدد النشاطات الممولة التي هي في حدود 800 نشاط، وصولا إلى التركيبة المالية للتمويل التي تتوزع بين مساهمة شخصية مخفضة للمقاول، و قرض دون فائدة من الوكالة مضافا إليه قرضا بنكيا تتحمل خزينة الدولة لكامل الفوائد المترتبة عنه.

غير أن المتتبع لإسقاطات الجانب النظري المنظم لآلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الميدان، قد لا يجدهما في نفس المستوى، و من هنا تتجلى إشكالية بحثنا هذا، و المتمثلة في:

إلى أي مدى ساهمت المؤسسات المنشأة في إطار أونساج في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني؟

و كإجابة مسبقة للإشكالية، نقترح صياغة جملة من الفرضيات الخاصة بالدراسة، نذكر منها:

- ✓ تمول آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الأنشطة التي تضمن في الوقت نفسه، قيمة مضافة معتبرة، و مناصب عمل دائمة؛
- ✓ تستهدف آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويلاتها الفئات المؤهلة أكثر من غيرها للمحافظة على ديمومة المؤسسات المنشأة، على غرار حملة الشهادات.

للإجابة على إشكالية الدراسة، و تأكيد أو نفي الفرضيات السابقة، نقترح تقديم هذه الورقة في قالب الدراسة الإحصائية الوصفية، المصدر الرئيسي لمعطياتها العينة العشوائية المسحوبة من بين مجموع المؤسسات الممولة في إطار آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) خلال الفترة 2012-2017، متبعين الخطة المتضمنة المحورين الآتيين:

- ✓ **آليات إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر؛**
- ✓ **مكانة مؤسسات آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في الاقتصاد الوطني.**

2. آليات إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر.

1.2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

نظرا لأهمية الاستثمار في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يترتب عنه من خلق للثروة، فإنها ظلت في صلب اهتمامات جل الكيانات الاقتصادية العالمية والاقليمية، من حيث ضبط المفاهيم المتعلقة بها وهذا بناء على مجموعة من المعايير تتراوح أساسا بين عدد العمال، رأس المال الاجتماعي، و رقم الاعمال المحقق.

تعريف الجزائر لهذا النوع من المؤسسات يستشف من المادة: 04 من القانون 01/18 المؤرخ في: 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تم تعريفها بأنها: مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، و التي يتحقق فيها الشروط التالية (الجريدة الرسمية، 2001، ص 04):

– تشغل من 01 إلى 250 شخصا، وتستوفي معيار الاستقلالية؛

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مبلغ 2 مليار دج، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية مبلغ 500 مليون دج.

و قد أسهبت المواد 05، 06 و 07 من القانون: 01/18 المؤرخ في: 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في تصنيف المؤسسة من حيث الحجم، كالتالي:

جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مصغرة	09-01	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
صغيرة	49-10	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
متوسطة	250-50	من 200 مليون إلى 02 مليار	من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر: من اعداد الباحثين، بناء على القانون 01/18.

2.2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

صغر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتكلفة المنخفضة لإنشائها، يجعلها سهلة التحقيق، ما يؤهلها أن تكون قاطرة تنمية اقتصادية حقيقية، بمعناها المتمثل في التغيير الشامل والمتواصل المصحوب بزيادة حقيقة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (عطية، 2000، ص 17)، وذلك نظرا لمساهمتها المباشرة والمعتبرة في كل جوانب الحياة الاقتصادية، والتي نذكر منها (شريف، بوقموم، بدون سنة نشر، ص ص 60 62):

– مساهمتها في تنمية الصادرات: حيث أن بساطة أنشطتها يمكنها من استهداف بعض قطاعات النشاط، ما يساهم فيما بعد في تحسين مؤشرات ميزان المدفوعات، و لنا كمثال عن ذلك الصناعات التقليدية.

– **مساهمتها في تطور الناتج الداخلي الخام (PIB)**: يحدث ذلك نتيجة لتراكم القيمة المضافة الاقتصادية التي تنتج عن تحقيق تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن سهولة انشائها يجعلها تتواجد بكثرة ما يؤثر على تكوين القيمة المضافة؛

– **مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي**: المعروف أن اتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع كبريات المؤسسات يمثل اجمالا النسيج الاقتصادي للدولة، ونظرا لحاجة المؤسسات الكبيرة إلى بعض المدخلات البسيطة، فإن هذه الأخيرة هي في حقيقة الأمر مخرجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجسد التكامل الاقتصادي.

– **مساهمتها في تطوير المنافسة**: سهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات يجعلها تتواجد بأعداد كبيرة في قطاع النشاط الواحد، وهو ما يخلق ديناميكية للمنافسة بينها قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من السوق، ما يترتب عنه في نهاية المطاف تحسين جودة منتوجاتها.

– **مساهمتها في خلق فرص عمل**: يعتبر خلق هذا النوع من المؤسسات من بين أهم الاستراتيجيات في محاربة البطالة وفق المقاربة الاقتصادية، ذلك أن بساطة أنشطتها تجعلها تستقطب أعداد معتبرة من البطالين.

3.2. آليات المساعدة والمرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نقصد بآليات المساعدة والمرافقة لإنشاء المؤسسات المصغرة، مجموع الأجهزة والأطر القانونية التي وضعتها السلطات العمومية، التي بموجبها يتم إحداث استثمارات في إطار أنشطة مصغرة تعرف تقنيا بالمؤسسة المصغرة، و يمكننا في هذا الإطار عد الأجهزة التالية (Benhabib, 2017, P 71):

1.3.2. آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشأت الآلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 296/96 المؤرخ في: 1996/09/08 (الجريدة الرسمية، 1996، ص 12)، تسير من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، تستهدف الشباب البطال عن طريق تمويلهم ومرافقتهم في إنشاء مؤسسات خاصة بهم، بهدف ضمان مناصب عمل دائمة وخلق قيمة مضافة اقتصادية.

أولا– شروط الاستفادة من الآلية:

– أن يتراوح سن طالب الاستفادة بين 19 و35 سنة، مع إمكانية التمديد حتى سن 45 سنة، في حالة تعهد المرشح بتوفير ثلاثة (03) مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء)؛

– أن يمتلك مسير المشروع تأهيلا مهنيا أو معرفيا معترفا به؛

– تمول الآلية النشاطات المنتجة للسلع والخدمات فقط، أي أنها لا تمول الأنشطة التجارية؛

– يرتبط اختيار النشاط بخبرة صاحب أو أصحاب المشاريع وبفرص الاستثمار المتاحة في السوق المحلي.

ثانيا– طرق التمويل المقترحة من طرف الوكالة:

تقترح الوكالة نوعين من التمويل، انشاء مؤسسة أو توسيع مؤسسة منشأة، حسب التركيبة التالية:

جدول رقم 02: طرق التمويل المقترحة من طرف و.و.د.ت.ش (الإنشاء أو التوسيع).

نوع المساهمة	التمويل الثلاثي (%)	التمويل المختلط (%)
المساهمة الشخصية	بين 01 و 02	بين 71 و 72
قرض دون فائدة من: و.و.د.ت.ش	بين 28 و 29	بين 28 و 29
القرض البنكي	70	غير موجود

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على الموقع: www.mtess.gov.dz، بتاريخ: 2020/09/10.

ثالثا– التحفيزات والإعفاءات المقترحة من طرف الو.و.د.ت.ش (ANSEJ): يمكن ايجازها فيما يلي:

أ– تحمل ميزانية الدولة لمجموع الفوائد المترتبة عن قروض التمويل البنكية، و كذا تأجيل مدة بداية تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات؛

ب– تخفيض معدل الحقوق الجمركية بنسبة قدرها 5%، و الإعفاء من حقوق تسجيل عقود تأسيس المؤسسة؛

ج– الإعفاء من كل من، الرسم العقاري على المباني، و الرسم الجزافي الوحيد (IFU)، لمدة 3 سنوات؛

د– تمديد الإعفاء الأخير إلى سنتين إضافيتين في حالة التزام صاحب المؤسسة بتوظيف 3 عمال على الأقل.

2.3.2. آلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

من بين أهم مهام الصندوق تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة، المثبتين لمؤهل مهني و/أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به. تسير الآلية من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتخص المستفيدين في اطارها بنفس الامتيازات والتسهيلات الممنوحة في إطار آلية أونساج (www.mtess.gov.dz، بتاريخ 2020/09/10).

3.3.2. آلية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) :

تسير من طرف وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، تقوم الوكالة بتمويل و مرافقة النشاطات الصغيرة في المجتمع، التي لها دورها المعتبر في خلق القيمة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، تهدف هذه الآلية إلى التقليل من نسبة بطالة فئات معينة من المجتمع (النساء الماكثات بالبيت، و المواطنين دون مدخول أو ذوو مدخول غير كافي)، و هذا بهدف إدماجهم اجتماعيا و اقتصاديا، عن طريق استهدافهم بتمويلات دون فائدة، و ما ينتج عن ذلك من خلق سلع و خدمات جديدة (www.mtess.gov.dz، بتاريخ 2020/09/10) .

4.3.2. آلية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وصاية الآلية تتمثل في وزارة الصناعة، تم انشاؤها في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات في مجال تحسين مناخ الاعمال، و مواكبة للتطورات بهدف التكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، تتمحور امتيازاتها خصوصا في تحفيزات مالية و جبائية تمنح للمستفيدين الراغبين في الاستثمار في اطارها (www.andi.dz، بتاريخ 2020/09/10).

3. مكانة مؤسسات آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في الاقتصاد الوطني.

1.3. نبذة عن هيكل الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2012–2017:

1.1.3 وضعية سوق الشغل في الجزائر:

المتتبع لسيرورة الاقتصاد الجزائري يمكنه تصنيف البطالة فيه، بأنها بطالة هيكلية، أي أنها كانت نتيجة للتحول في بنية الاقتصاد، و ما رافق ذلك من غلق للمؤسسات العمومية وفي أحسن الأحوال تقليص عددهم، فقد بلغ مستوى الظاهرة حد قياسيا سجل سنة 1999 بتسجيله النسبة 30%، إلا أنه

وبفضل جملة من الاستثمارات العمومية تم التحكم في الظاهرة في مستوى مقبول مقارنة بما كانت عليه سابقا، والجدول التالي يبين منحى الظاهرة إجمالا، وكذا توزيعها حسب بعض المتغيرات الديمغرافية، خلال فترة الدراسة:

جدول رقم 03: منحى معدل البطالة خلال الفترة 2012–2017.

معدل البطالة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاجمالية	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7
لدى الاناث	17.0	16.3	17.1	16.6	20.0	20.7
لدى أصحاب الشهادات الجامعية	15.2	14.3	16.4	14.1	17.7	17.6

المصدر: تحقيق النشاط الاقتصادي، التشغيل والبطالة من سنة 2012 إلى 2017، للديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

النتائج أعلاه تثبت بقاء نسبة البطالة في مستوى مقبول، من 11% سجلت سنة 2012، إلى 11.7% سجلت سنة 2017، و هذا راجع لتزامن فترة الدراسة مع إطلاق برنامجين تنمويين عموميين هامين، الأول عرف باسم البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014، خصص له مبلغ إجمالي يقدر بـ: 286 مليار دولار، والبرنامج الثاني عرف باسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019 خصص له خلال سنتي 2015 و2016 ما مجموعه 27 مليار دولار (هدى، 2020، ص 52)، هدفا المخططين في مجملها إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين عن طريق تطوير البنى التحتية، و العمل على تشجيع الاستثمار المولد للثروة و لمناصب الشغل، انعكس الأمر ميدانيا في الديناميكية المعتبرة التي عرفتها آليات التشغيل المكونة لسياسة التشغيل الجزائرية، التي ساهمت بشكل معتبر في خلق مناصب شغل لفائدة البطالين، حيث أنه على سبيل المثال، تم خلال فترة الدراسة توفير ما مجموعه 2.802.279 منصب جديد فقط في اطار آليتي المساعدة على الادماج المهني (DAIP) و النشاط للإدماج الاجتماعي (DAIS) (د.و. إ، 2018، ص 12).

عند تمييز نسبة البطالة حسب مجموعة من المتغيرات الكيفية، نجد أن الظاهرة تمس بدرجة كبيرة فئة الاناث حسب الجنس حيث سجلنا أعلى نسبة تقدر بـ 20.7% سجلت سنة 2017، وهو مؤشر وجب الوقوف عليه من أجل تسطير سياسة تمكن من جذب أكبر عدد منهن في سوق الشغل. أما حسب المستوى التعليمي فإنها تمس الجامعين بنسبة أكبر من باقي المستويات التعليمية، والتي بلغت مستوى قياسي قدر بـ 17.7% سجلت سنة 2016، وهذا راجع أساسا إلى عدم التجانس بين مخرجات النظام التكويني ومتطلبات سوق الشغل، حيث أنه بالنسبة للجامعين فإن الغالبية العظمى للمتخرجين نجدهم في

تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي تخصصات يصعب دمجها مباشرة في سوق الشغل. أخيرا وجب التنويه إلى أن الجزائر تعاني من بطالة الشباب حسب متغير السن، حيث أننا نجد غالبية البطالين في الفئة العمرية أقل من 35 سنة، و قد تراوحت نسبتهم بين 82.44% سجلت سنة 2012، و 82.78% سجلت سنة 2017.

2.1.3. مساهمة قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام (PIB):

يتميز الاقتصاد الجزائري بحركية بطيئة جدا، تفسرها معدلات النمو الاقتصادي المتواضعة المسجلة سنويا، حيث بالرغم من المنحى التصاعدي للناتج الداخلي الخام الذي ارتفع من 15843 مليار دينار سنة 2012، إلى 18575 مليار دينار سنة 2017، إلا أن معدلات النمو لاتزال محتشمة وفي منحى تنازلي معتبر، خاصة إذا ما قرنت بدول الجوار، حيث تم تسجيل سنة 2012 معدل 3.3% ، وكذا تم تسجيل معدل 1.3% سنة 2017، وهذا راجع لبيروقراطية كبيرة تميز الاقتصاد الوطني أخرت كثيرا إحداث ثورة في الذهنيات تسمح بتحقيق معدلات نمو تكون في مستوى الغنى والوفرة النظرية للموارد الاقتصادية التي يتوفر عليها البلد، عن طريق الاهتمام بالنشاطات التي نملك مقومات نجاحها، وفيما يلي نستعرض مساهمة قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام:

جدول رقم 04: نسب مساهمة بعض قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام.

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	8,97	9,43	10,27	11,67	12,22	11,95
المحروقات	32,88	30,82	27,01	18,89	17,27	19,92
الصناعة خارج المحروقات	4,60	4,74	4,86	5,43	5,59	5,63
البناء والاشغال العمومية	9,34	9,72	10,40	11,50	11,84	11,86

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على النشريات الإحصائية لوزارة المالية (DGPP) 2012 – 2017.

نتائج الجدول تثبت هيمنة قطاع المحروقات فيما يخص مساهمة قطاعات النشاط، و بمنحى تنازلي، حيث سجلنا 32.88% سنة 2012 إلى 19.92% سجلت سنة 2017، في مقابل هذا فإن قطاع الفلاحة والذي من المفروض أن يكون قاطرة قطاعات النشاط من حيث خلق القيمة المضافة، نظرا لما يزخر به البلد من موارد تؤهل ممارسة النشاط بطريقة صناعية حديثة تساهم في بداية الأمر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وصولا إلى تصدير الفائض ما يساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني من العملة الصعبة، حيث أن مساهمة القطاع ضعيفة جدا بدليل تسجيل نسبة 12.22% سنة 2016

كأحسن قيمة، بالرغم من التحفيزات المعتبرة التي جاءت بها مختلف خطط العمل، و نذكر هنا أن القطاع كان محور برنامج أطلق سنة 2000، عرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، هدف إلى ترقية كل الشعب الفلاحية بهدف زيادة الإنتاج كما وكيفا، بالإضافة إلى التسهيلات المتضمنة بصفة أفقية في جل آليات إنشاء المؤسسة المصغرة المذكورة.

قطاع الصناعة خارج المحروقات لم يرق أيضا إلى التطلعات المرجوة، و بقيت مساهمته في الناتج الداخلي الخام هزيلة جدا تراوحت بين 4.60% سنة 2012 و 5.63% كأحسن نسبة مساهمة سجلت سنة 2017، بالرغم من توفر شروط نحاج الكثير من الأنشطة محليا، على غرار قطاعي الصناعة الصيدلانية و الصناعة التحويلية، حيث أنه مثلا في سنة 2016 تم استيراد ما قيمته 02 مليار دولار من الأدوية، و هو مبلغ يكفى لانعاش الاستثمار في هذه الصناعة محليا، عن طريق تحفيز الشركات العمومية و الخاصة المشتغلة في الميدان، فلا يعقل أن يكون مجمعا بحجم مجمع صيدال الذي أنشأ سنة 1982 و برأسمال يقدر بـ 2.5 مليار دينار وبتعداد مستخدمين في حدود الـ 4.000 مستخدم يسيطر فقط على 10% من السوق الوطنية للأدوية.

بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع الصناعات التحويلية يمكن تطويره محليا، حيث أن النشاط لا يتطلب خبرة كبيرة في المجال، خاصة إذا علمنا أن جل المواد الفلاحية يمكن أن تكون مدخلات لهذا النشاط، وهو ما يحل أزمة التخزين التي تعاني منها بعض الشعب الفلاحية على غرار شعبتي البطاطا والطماطم التي وصل الأمر إلى رمي المحصول في موسم الجني بسبب محدودية قدرات التخزين والتحويل.

3.1.3. التجارة الخارجية:

يمكن تقسيم وضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، إلى مرحلتين، الأولى مرحلة الفائض 2012-2014، والذي يرجع أساسا إلى المستويات العالية التي بلغها سعر برميل النفط في الأسواق العالمية، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة عجز الميزان وهي الفترة الممتدة بين سنتي 2015 و 2017، و التي بلغ فيها الميزان عجزا قياسيا قدر بأكثر من 17 مليار دولار سجل سنة 2016، نتيجة التراجع الكبير لسعر برميل النفط في الأسواق العالمية، و الجدول التالي يفصل في توزيع بعض مؤشرات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة:

جدول رقم 05: بعض مؤشرات ميزان المدفوعات (الوحدة: مليون دولار).

المؤشر / السنة		2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	منها من المحروقات	70 570	63 479	58 427	33 092	28 221	33 261
	منها خارج المحروقات	2 062	2 165	2 582	1 969	1 805	1 930
الواردات من المواد غذائية		9 022	9 580	11 005	9 316	8 223	8 438
رصيد الميزان التجاري		22 256	10 792	2 429	-16 641	-17 063	-10 868
قيمة الخدمات المستوردة		10.828	10.776	11.696	10.999	10.776	11.182

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على النشريات الإحصائية لوزارة المالية (DGPP) 2012 – 2017.

تشير نتائج الجدول رقم 05، إلى المستويات القياسية التي بلغتها فاتورة استيراد المواد الغذائية التي تراوحت بين 9.02 مليار دولار سنة 2012 و 8.43 مليار دولار سنة 2017، مرورا بمنوال الظاهرة الذي سجل سنة 2014 بـ 11 مليار دولار، بالرغم من غنى البلد بالمقومات التي تساهم في تحقيق الاكتفاء محليا والتوجه للتصدير على نطاق واسع، خاصة إذا علمنا أن المواد الغذائية المستوردة تتشكل أساسا من القمح و السميد وكذا الحليب و مشتقاته، و هي كلها مواد يمكن ضمانها محليا و بوفرة كبيرة، فرمال الصحراء الجزائرية التي كانت إلى وقت سابق مرادفا لانعدام الحياة بكل أشكالها، فإنها حاليا أصبحت مرادفا للإنتاج بالكم والكيف، و لنا في ذلك ولاية الوادي على سبيل المثال لا الحصر التي تساهم لوحدها بـ 30% من انتاج البطاطا على المستوى الوطني (www.radioalgerie.dz، بتاريخ 2020/09/20) .

كما أن المعطيات المتعلقة بهيكل الصادرات تشير إلى أن الاقتصاد الوطني يعاني من هشاشة كبيرة في بنيته، باعتماده على صادرات المحروقات بنسبة لا تقل عن 93% من مجموع الصادرات طيلة فترة الدراسة، وهو خلل كبير وجب التنبه له بالتوجه تدريجيا نحو تشجيع انتاج سلع و خدمات في بعض النشاطات التي تتوفر شروط ممارستها قصد تصدير منتجات تساهم في تعزيز مكانة الصادرات خارج المحروقات، التي هي في أحسن الأحوال 2.5 مليار دولار سجلت سنة 2014، وفي منحى تنازلي من 2.06 ميار دولار سنة 2012 إلى 1.93 مليار دولار سنة 2017. المنحى التنازلي الرهيب للصادرات من المحروقات راجع لتقلبات سعر برميل النفط الذي نزل من مستوى قياسي يقدر بـ 110.7 دولار/للبرميل سنة 2012 إلى 53.9 دولار/للبرميل سنة 2017، أي أن الجزائر فقدت أكثر من 52% من قيمة صادرتها في ظرف 05 سنوات فقط، الأمر الذي أثر على الميزانية العامة للدولة في جانب الموارد، خاصة إذا علمنا

أن الجباية البترولية تساهم في مجموع الايرادات بين 40% سجلت سنة 2012 و 33.5% سجلت سنة 2017.

أما عن قيمة الواردات من الخدمات، تشير المعطيات المتعلقة بها إلى تسجيل مستويات ليس لها ما يبررها، خاصة مع المنحى المتزايد لنسبة نموها الإجمالي خلال فترة الدراسة، التي قدرت بـ: 03.27%، مع تسجيل أعلي قيمة بـ: 11.7 مليار دولار سجلت سنة 2014، والذي يثير جدلية مدى قدرتنا على تطوير نسيج خدماتي قادر على الأقل من الحد من المنحى المتزايد لها سنويا، كمرحلة أولى، والتقليل من قيمتها عند مستويات مقبولة في مرحلة ثانية، خاصة إذا علمنا بنيتها، حيث أن نسبة كبيرة منها تمثل استشارات لجملة من مشاريع البناء، الري و الأشغال العمومية، وكذا بعض الحلول الرقمية يتم تصميم لها برامج معلوماتية، يمكننا تطويرها محليا، نظرا للمخزون المعتبر من طلبة المدارس العليا و كليات الهندسة بكل تخصصاتها، المتخرجون سنويا.

2.3. مساهمة المؤسسات الممولة في إطار أونساج في الاقتصاد الوطني.

للإجابة على إشكالية هذه الورقة تم الاعتماد على سحب عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجموع المؤسسات الممولة في إطار آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، خلال الفترة 2012-2017، حجمها (n= 2.500 مؤسسة ممولة)، من مجموع كلي (N= 189.051 مؤسسة ممولة)، و التي تمثل قاعدة المعاينة.

1.2.3. مكانة المؤسسات الممولة في إطار أونساج ضمن النسيج الاقتصادي الوطني:

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الصناعة، من خلال مختلف نشرياتها الإحصائية إلى أنه تم تسجيل إلى غاية 2017/12/31 ما مجموعه 1.074.503 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في مقابل ذلك تشير أرقام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنه تم منذ الانشاء إلى غاية 2017/12/31، إنشاء ما مجموعه 372.386 مؤسسة مصغرة، وهو ما يؤدي بنا إلى القول أن مؤسسات آلية أونساج تمثل 34.66% من النسيج الاقتصادي الوطني، و هي نسبة معتبرة، خاصة لو تم توجيهها لقطاعات النشاط المنتجة للثروة و القيمة المضافة.

كما تشير الأرقام الكلية إلى أنه تم إنشاء ما مجموعه 888.069 منصب شغل في إطار آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ الانشاء إلى غاية 2017/12/31، فيما يشير تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن الفئة المشتغلة لسنة 2017 بلغت 10.858.000 مشتغل، و هو ما يقودنا إلى استنتاج أن الالية تساهم بما نسبته 08% من مجموع المشتغلين، و هو مستوى بعيد عن مساهمتها في حجم النسيج الاقتصادي الوطني، و هذا راجع أساسا لبساطة الأنشطة الممولة التي لا تخلق عدد كبير من مناصب الشغل.

2.2.3 مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاعات النشاط الاقتصادي:

بناء على التأصيل النظري لأونساج، فإنه بإمكانها أن تساهم في تمويل أكثر من نشاط يحتاجه الاقتصاد الوطني، خاصة تلك التي لاتزال فتية ويترتب عن الاستثمار فيها قيمة مضافة كبيرة، وقصد معرفة واقع هذه المساهمة الجدول التالي يبين نصيب بعض قطاعات النشاط من التمويل في إطار الآلية، بناء على عينة الدراسة:

جدول رقم 06: النسب المئوية لأهم للنشاطات الممولة في إطار أونساج.

السنة / قطاع النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فلاحة	9,2	19,0	24,2	30,8	30,8	30,0
صناعة	6,7	6,6	13,4	19,8	21,5	21,7
خدمات	28,2	35,6	25,5	18,9	20,8	23,3
نقل بكل أنواعه	39,5	13,1	6,9	,6	0,0	0,0

المصدر: مخرجات برنامج SPSS، بناء على عينة الدراسة.

قبل البدء في تحليل نتائج الجدول أعلاه، وجبت الإشارة إلى أن الآلية مولت 65.812 مؤسسة سنة 2012، و هو العدد البعيد جدا عما مولته الآلية لسنوات 2015، 2016 و 2017 مجتمعة، و عند محاولة ربط هذا الجانب الكمي بنظيره الكيفي، نجد أن الكم المعتبر للمؤسسات المنشأة خلال المرحلة 2012-2014 لم يرافق بالجانب الكيفي بدليل أن المرحلة شهدت تمويل قطاعات نشاط ذات قيمة مضافة محدودة و تعاني من التشبع وطنيا، على غرار قطاع الخدمات الذي نال حصة الأسد من التمويلات بنسبة سنوية متوسطة تقدر بـ: 29.77% على الرغم من بساطة الأنشطة الممولة في اطاره، و قطاع النقل الذي حاز على نسبة متوسطة تقدر بـ 19.83% بالرغم من التشبع الذي يعانيه، في مقابل هذا كله إهمال لقطاعات القيمة المضافة على غرار الفلاحة و الصناعة. أما في المرحلة الثانية الممتدة من 2015 إلى غاية

2017، فيمكن وصفها مرحلة الاهتمام بالكيف، حيث تم توجيه الاهتمام و العناية لقطاعات القيمة المضافة حسب ما يتوافق وحاجيات الاقتصاد الوطني، يظهر ذلك جليا في نسب المؤسسات الممولة في النشاط الفلاحي التي بلغت المستوى 30%، و هي نسبة معتبرة من شأنها أن ترفع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من جهة وكذا التقليل من عجز الميزان التجاري الذي يعاني هيكل وارداته من نسبة معتبرة في مجال المنتوجات الفلاحية على غرار الحبوب والحليب ومشتقاته، و هي شعب يمكن تطوير الإنتاج فيها بالاعتماد على تشجيع خلق مؤسسات للاستثمار فيها، كما أن المرحلة شهدت أيضا بلوغ نسبة الأنشطة الصناعية الممولة ما معدله السنوي المتوسط 21%، وهو مستوى قياسي لم تبلغه الآلية من قبل.

كما وجب التنويه أنه بالإضافة لكون نوع النشاط الممول محدد للقيمة المضافة المنشأة، فإنه في الوقت نفسه محدد لعدد المناصب المنشأة في مرحلة أولى، و مدى ديمومتها في مرحلة ثانية، و هو ما تم استنتاجه من عند دراسة العلاقة بين طبيعة النشاط و عدد مناصب العمل المنشأة وجدنا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاع النشاط و عدد المناصب المنشأة، أي أن قطاع النشاط يحدد بشكل كبير عدد مناصب العمل المنشأة، كما هو مبين بالملحق رقم: 01.

3.2.3. مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في امتصاص البطالة لدى بعض الفئات:

أ- توزيع المؤسسات الممولة حسب جنس صاحبها:

عند تفحص البيانات المتعلقة بتوزيع المؤسسات حسب جنس صاحبها، نجد أن مصطلح المرأة المقاولة في الجزائر لايزال في بداية الطريق، حيث أن نسبة النساء المستفيدات من التمويل في إطار الآلية لم يبلغ بعد ما هو منتظر منه حتى في المرحلة التي اهتمت الآلية بالكيف على حساب الكم، بالرغم من القفزة النوعية المعتبرة التي تجلت في انتقال نسبة المشاركة للفئة من 8.13% خلال المرحلة 2012-2014 إلى 11.34% خلال الفترة 2015-2017، وهو ما تستوجب خص الفئة بعناية إضافية، نظرا للوزن الديمغرافي المعتبر للفئة، وخاصة أن التحليل الاحصائي لمدى ارتباط معدل المناصب المنشأة لدى الذكور وكذا لدى الاناث أثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، أي أن عدد المناصب المنشأة يختلف حسب الجنس، كما هو مبين بالملحق رقم: 02. حيث أنه من خلال اختبار (t) تبين أن مستوى الدلالة الذي هو في حدود 0.014 أقل من نسبة الخطأ المعتمدة 5% ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل

الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الفئتين ذكور و اناث، و هو ما يقودنا إلى القول أن متغير عدد مناصب العمل يتأثر بجنس المقاول، و أن الاناث هم أكثر خلقا للمناصب من الذكور بدليل تسجيل فارق قدره (+0.25)، و هو ما يجب على الآلية الانتباه له بخص فئة الاناث بنصيب معتبر من التمويلات.

ب– توزيع المؤسسات الممولة حسب المستوى التعليمي لصاحبها:

قبل البدء في عرض نسب التوزيع حسب مستوى التأهيل، فإنه وجب التذكير أن الآلية و باعتبارها آلية لتطوير روح المقاولاتية و الاستثمار الخاص، فمن المفروض أن يكون الشباب الجامعي من أكثر الفئات المؤهلة للاستثمار في إطار الآلية، كون أن رصيدهم العلمي المعتبر يؤهلهم أكثر من غيرهم للتحكم في عامل المخاطرة المرافق للآلية، وبالتالي استهدافهم أكثر من الفئات الأخرى، عند دراسة طلبات التمويل. المتفحص لنشاط الآلية خلال فترة الدراسة، حسب متغير المستوى الدراسي، يلمس نفس المنحى السابق من مرور الآلية بمرحلتين، حيث أن نسبة مساهمة الجامعين المنشئين لمؤسسة، انتقلت من 6.46% خلال المرحلة 2012–2014 إلى 21.39% خلال الفترة 2015–2017، وهي قفزة نوعية معتبرة، باتجاه تحقيق استثمار أنجع في إطار الآلية، ومع ذلك فالطريق لا يزال طويل باتجاه التكفل بفئة حملة الشهادات، باستهدافهم بأعداد أكبر، ما يتوافق والعدد المعتبر من المتخرجين سنويا. و قصد الوقوف على تأثير المستوى التعليمي على مناصب العمل المنشأة نقترح اختبار تحليل التباين (ANOVA).

نتائج الاختبار المذكور، المبين بالمحلق رقم: 03، تشير أن مستوى الدلالة الذي هو في حدود 0.000 أقل من نسبة الخطأ المعتمدة 5% ومنه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي عدم تساوي عدد مناصب العمل المنشأة باختلاف المستوى الدراسي، بمعنى أنه على الأقل يوجد مستوى من بين المستويات الدراسية عدد مناصب العمل المنشأة فيه تختلف عن باقي المستويات التعليمية، ولمعرفة أي من المستويات التعلمية التي تؤثر بصفة معنوية نقوم بتطبيق اختبارات الفحص البعدي، المبينة بالمحلق رقم: 04.

نتائج الاختبار تثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات (تكوين مهني–متوسط) لفائدة المستوى التكوين المهني، و (جامعي–متوسط) لصالح المستوى الجامعي، و هو ما يعزز الإطار النظري للطلب على الآلية، و الذي مفاده ضرورة خص أصحاب شهادات التكوين المهني و الشهادات الجامعية بنصيب معتبر من عدد التمويلات.

4.2.3. مساهمة الإجراءات الإدارية لأونساج في تحسين مؤشرات مناخ الأعمال:

يصدر البنك العالمي سنويا تقريرا يعرف بتقرير "قياس نظام أنشطة الأعمال" (DOING BUSINESS)، يرتكز على مجموعة من المقاييس والمؤشرات الموضوعية لتشريعات مناخ الأعمال، يتوزع التقرير على 11 مقياسا، أهمها ما يتقاطع مع موضوع بحثنا، هو مقياس مدى سهولة إنشاء مؤسسة، الذي يهتم بالإجراءات المرافقة لعملية الانشاء، و للوقوف على مدى مساهمة جهاز أونساج في تحسين هذا المقياس، نستعرض فيما يلي مدى سهولة إنشاء مؤسسة في إطار الآلية:

جدول رقم 07: متوسط المدة (والانحراف المعياري) للفترة بين إيداع طلب الاستفادة وموافقة الوكالة.

2017	2016	2015	2014	2013	2012
(137)89	(204)125	(229)164	(430)257	(339)256	(328)191

المصدر: مخرجات برنامج SPSS، بناء على عينة الدراسة.

نتائج الجدول تعزز المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر دوليا، ضمن تقرير قياس أنظمة أنشطة الأعمال، حيث أنها احتلت المرتبة 148 من مجموع 183 دولة سنة 2012، و الرتبة 156 من مجموع 190 دولة سنة 2017 (www.albankaldawli.org، بتاريخ 2020/09/15)، فمن غير المعقول أن تستغرق دراسة الحصول على موافقة مصالح أونساج 192 يوم سجلت سنة 2012، و89 يوم سجلت سنة 2017 كأحسن معدل، و بانحرافات معيارية فاقت المتوسطات الموافقة لها و الذي يفسر عدم التجانس الكبير جدا فيما يخص مدة دراسة والموافقة على المشاريع المودعة أمام مختلف الوكالات، ما يقودنا إلى استنتاج أن بيروقراطية كبيرة تميز الجهاز وجب العمل على الحد منها حالا من أجل المساهمة في تحسين مؤشرات جاذبية بيئة الأعمال الوطنية.

4. خاتمة:

بالرغم مما تحوز عليه آلية أونساج من غنى من حيث تعدد صيغ المساعدة و التحفيز على إنشاء مؤسسات مصغرة يمكن أن تستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني، انطلاقا من تقليص البطالة في وسط فئة تعاني من استفحال كبير للظاهرة، ألا و هي فئة الشباب، وصولا إلى المساهمة في تراكم للقيمة المضافة التي تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام و تنويع مصادر الدخل الوطني، إلا أننا من خلال الدراسة لم نجد إسقاط ما سبق واقعيا، على امتداد الفترة المختارة، حيث تم التوصل للنتائج التالية:

– في المرحلة 2012–2014، شابت الآلية اختلالات هيكلية، لا تخدم انتاج الثروة الوطنية، و تؤثر حتى على جانب الكم الذي راهنت عليه في هذه المرحلة، بتمويلها لأنشطة ذات قيمة مضافة محدودة و بعضها يعاني التشبع وطنيا؛

– أما المرحلة 2015–2017 فإنها مرحلة التحول إلى الكيف، ما يضمن محاربة البطالة وفق المقاربة الاقتصادية، وذلك بتمويل مؤسسات بأمل حياة كبير، من خلال تمويل الأنشطة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني على غرار الفلاحة والصناعة، و استهداف فئات من المجتمع تعتبر المؤهلة أكثر من غيرها للتحكم في عامل المخاطرة المرافق للاستثمار ما يضمن ديمومة مؤسساتهم المنشأة على غرار الجامعيين، وفئة الاناث كونهم الأكثر انشاء لمناصب عمل الآلية.

5. قائمة المراجع

1– **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الجريدة الرسمية، العدد 52 (1996). و العدد 77 (2001).

2– **الديوان الوطني للإحصائيات**، النشاط الاقتصادي التشغيل والبطالة،لسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

3– **عبد القادر محمد عبد القادر عطية**، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 2000.

4– **ش عياظ، م بوقوم**، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر–"، مجلة دراسات وأبحاث، الحجم 4، العدد 6، بدون سنة نشر.

5– **ه بن محمد**، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع 20/01.

6– **وزارة المالية (المديرية العامة للتنبؤ و السياسات)**، مختصر عن الواقع،لسنوات 2012، 2014،2013، 2015، 2016، 2017.

7- **L, BENHABIB**, Chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses multidimensionnelles et expérimentation, UNIVERSITÉ PARIS-EST CRETEIL, thèses de doctorat en Sciences Économiques, 2017.

6. قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: اختبار ANOVA **لتأثير قطاع النشاط على مناصب العمل.**

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	302,677	7	43,240	34,354	,000
Intragroupes	3136,530	2492	1,259		
Total	3439,208	2499			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

الملحق رقم 02: تأثير متغير الجنس على المناصب المنشأة في إطار أونساج.

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
EMPLOI PREVU	Hypothèse de variances	14,300	,000	3,095	2498	,002	,2544	,0822	,0932	,4155
	Hypothèse de variances			2,487	248,071	,014	,2544	,1023	,0529	,4558

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

الملحق رقم 03: تأثير متغير المستوى التعليمي على المناصب المنشأة في إطار أونساج.

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	40,562	4	10,141	7,444	,000
Intragroupes	3398,645	2495	1,362		
Total	3439,208	2499			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

الملحق رقم 04: الاختبار البعدي لتحليل التباين (TAMHANE).

(I) niveau d'instruction du gérant			Différence moyenne (I-J)	Erreur standard	Sig.	Intervalle de confiance à 95 %	
						Borne inférieure	Borne supérieure
Tamhane	ابتدائي	متوسط	,0115	,0955	1,000	-,259	,282
		ثانوي	-,1748	,1102	,701	-,485	,136
		تكوين مهني	-,2603	,1020	,107	-,548	,028
		جامعي	-,2646	,1376	,434	-,652	,123
	متوسط	ابتدائي	-,0115	,0955	1,000	-,282	,259
		ثانوي	-,1863	,0700	,077	-,383	,010
		تكوين مهني	-,2718*	,0561	,000	-,429	-,114
		جامعي	-,2761	,1082	,107	-,582	,029
	ثانوي	ابتدائي	,1748	,1102	,701	-,136	,485
		متوسط	,1863	,0700	,077	-,010	,383
		تكوين مهني	-,0855	,0787	,961	-,306	,135
		جامعي	-,0898	,1214	,998	-,432	,252
	تكوين مهني	ابتدائي	,2603	,1020	,107	-,028	,548
		متوسط	,2718*	,0561	,000	,114	,429
		ثانوي	,0855	,0787	,961	-,135	,306
		جامعي	-,0043	,1140	1,000	-,326	,317
	جامعي	ابتدائي	,2646	,1376	,434	-,123	,652
		متوسط	,2761	,1082	,107	-,029	,582
		ثانوي	,0898	,1214	,998	-,252	,432
		تكوين مهني	,0043	,1140	1,000	-,317	,326

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.